



الهيئة القومية
لضمان جودة التعليم والاعتماد



جمهورية مصر العربية

المعايير القومية الأكاديمية القياسية قطاع كليات الحقوق

يناير ٢٠٠٩م

قائمة المحتويات

٢	تقديم
٤	الشكر والتقدير
٥	أهداف الدليل
٦	منهجية إعداد الدليل
١٠	المواصفات العامة للخريج
١١	المعايير القومية الأكاديمية القياسية
١٤	هيكل البرامج
١٥	المصطلحات المستخدمة

تقديم

استجابة للاحتياجات القومية في تطوير التعليم والارتقاء بجودته، أصدر السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك القرار الجمهوري رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. كما أصدر سيادته القرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧م متضمنا اللائحة التنفيذية للهيئة. وفي ضوء تكاليفات الهيئة، التي تتضمن وضع السياسات اللازمة لضمان جودة التعليم، واتخاذ الإجراءات الكفيلة باعتماد مؤسسات التعليم في مصر، قامت الهيئة بتصميم وإعداد المعايير الأكاديمية القياسية القومية اللازمة للتقويم والاعتماد، مسترشدة بالتجارب العالمية، مع الحفاظ على الهوية المصرية.

وفي ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية، وما واكبها من تغيير في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، والذي لم تعد فيه الموارد الطبيعية هي العمود الفقري الوحيد للتنمية، بل جاء اقتصاد المعرفة ليساهم كركيزة رئيسية في خطط التنمية و التطوير، يأتي التعليم كأحد مقومات التنمية المستدامة، و ضمانة أساسية لأمن الأمم. الأمر الذي يتطلب منا تعليماً متطوراً يتسم جودة عالية وفقاً لمعايير قياسية، ونظم حاكمة ومستمرة لقياس وتقويم الممارسات الفعلية للمؤسسات التعليمية.

ويهتم التعليم الجيد في عصر المعرفة بتشجيع الطالب على الإبداع والابتكار، واستخدام التكنولوجيا، والتعلم الذاتي المستمر؛ مما يستوجب تطوير

المؤسسات التعليمية من خلال النهوض بقدراتها المؤسسية، وفعاليتها التعليمية، و توجيه البرامج والمقررات الدراسية لتنمية المعارف والمهارات، التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل، وإكساب الخريج المرونة الكافية، التي تمكنه من مواكبة التغيرات المستقبلية.

وفي ضوء ما سبق، قامت الهيئة بإعداد نظام متكامل لضمان الجودة والتطوير المستمر للتعليم في مصر، وإعداد مجموعة من الأدلة الخاصة بالمعايير القومية الأكاديمية القياسية في قطاعات العلوم المختلفة - للمساعدة في بناء البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في مصر، مستعينة بممثلين عن المستفيدين النهائيين، والأطراف المجتمعية ذات العلاقة بتطوير التعليم.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

شكر وتقدير

تتقدم الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالشكر والتقدير لكل فرق العمل، من السادة أعضاء هيئة التدريس، وخبراء التعليم، وممثلي القطاعات المستفيدة، لما بذلوه من جهد في وضع المعايير القومية الأكاديمية القياسية للمجالات التعليمية المختلفة.

ولا يسع الهيئة في هذا المقام إلا أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان للدعم والتأييد غير المحدود، الذي حظيت به الهيئة من مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية ، والذي كان خير عون لتحقيق رسالتها، وتحمل مسئوليتها في مسيرة تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية.

كما لا يسع الهيئة إلا أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع الخبراء، الذين ساهموا في هذا العمل بالمراجعة والتطوير والتدقيق ، وتخص بالشكر مجلس إدارة الهيئة و مستشاريها ، ومختلف الأطراف المجتمعية ، الذين شاركوا بالرأي أو التعليق أو النقد البناء حتى يصل الدليل إلى صورته النهائية.

أ.د. مجدي عبد الوهاب قاسم

رئيس مجلس إدارة

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل إلي مساعدة قطاع عريض من العاملين والمستفيدين من التعليم العالي في فروع العلوم المختلفة وبالأخص:

١. **مؤسسات التعليم العالي** في بناء برامجها، على النحو الذي يساعدها في تحقيق أهدافها التعليمية لمرحلة البكالوريوس، والتقدم للاعتماد.

٢. **السادة أعضاء هيئة التدريس** في بناء البرامج التعليمية والمقررات الدراسية، وتحديد المستهدف من التعليم، كما توفر قواعد لمقارنة المكتسب من التعليم بالمستهدف.

٣. **الطلاب** في التعريف بطبيعة الدراسة ومجالات العلوم، التي يقوم الطالب بدراستها خلال تعليمة الجامعي، كما تتيح له فرصة التعرف علي مجالات العمل المستقبلية بعد التخرج.

٤. **المستفيدون من المخرجات الجامعية**، من خلال تعرف مواصفات الخريج في كل قطاع تعليمي، وكذلك مجموعة الجدارات الخاصة بالخريجين والمكتسبة من الدراسة.

٥. **المجتمع المدني** من خلال التعرف علي مستوى الخريجين وجدارتهم بما يسهم في استعادة ثقة المجتمع المدني في التعليم العالي.

منهجية إعداد الدليل

للبدء في إعداد أدلة المعايير القومية الأكاديمية القياسية في قطاعات التعليم العالي المختلفة، تمت دعوة مجموعة من خبراء التعليم لوضع الإطار العام والعناصر التي يجب أن يتضمنها الدليل. كما تمت دعوة مجموعة عمل من الخبراء من الجامعات الحكومية، والخاصة، وجامعة الأزهر في كل قطاع من القطاعات الأكاديمية، للبدء في استيفاء الأدلة طبقاً لرؤية الهيئة. وتتمثل منهجية العمل في الخطوات التالية:

١- جلسات العصف الفكري:

عقدت الهيئة ورش عمل، تم خلالها دعوة مجموعة من الخبراء لتحديد الأهداف، ولوضع الإطار العام والعناصر التي يجب أن يتضمنها الدليل، وكذا وضع الإطار الزمني للتنفيذ، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، الخاصة بالمعايير الأكاديمية القياسية.

٢- مراجعة المعايير الأكاديمية القياسية المطبقة عالمياً:

قامت مجموعة من الخبراء بمراجعة المعايير الأكاديمية القياسية التي تصدرها هيئات الاعتماد العالمية، والمعايير الأكاديمية القياسية المطبقة في الكليات المناظرة في جامعات دول العالم المختلفة للاسترشاد بها، وللوصول إلى المستوى العالمي واضعين في الاعتبار متطلبات المرحلة، والحفاظ على الهوية المصرية.

٣- مراجعة المعايير القومية الأكاديمية القياسية المتاحة في مصر:

قامت اللجنة المشكلة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمراجعة المعايير الأكاديمية المتاحة، والتي تم وضعها من خلال القطاع المخصص - التابع للمجلس الأعلى للجامعات - وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي ، وأجرت اللجنة التعديلات المطلوبة طبقاً لمتطلبات الهيئة، حتى يخرج الدليل مستوفياً لحاجات مؤسسات التعليم العالي.

٤- العرض علي اللجنة الفنية المشكلة من مجلس الإدارة:

تم عرض مسودة المعايير القومية الأكاديمية القياسية علي اللجنة الفنية المشكلة من مجلس الإدارة للتأكد من استيفائها للعناصر الأساسية المتفق عليها للمعايير، وكذا لإجراء الصياغة الفنية.

٥- العرض علي المستفيدين النهائيين:

بعد الانتهاء من وضع مسودة المعايير القومية الأكاديمية المرجعية القياسية، تم عرضها علي ممثلين من المستفيدين النهائيين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وممثلين عن وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، ومؤسسات الأزهر.

٦- الإعلان:

قامت الهيئة بإعلان المعايير الأكاديمية التي تم التوصل إليها، علي موقعها الإلكتروني naqaae.org ؛ لتلقي كافة ملاحظات المعنيين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمستفيدين النهائيين.

٧- الاعتماد:

تم عرض هذه المعايير، بعد اتخاذ ما رآته الهيئة مناسباً في ضوء التغذية الراجعة للمعايير علي مجلس إدارة الهيئة للاعتماد.

المعايير القومية الأكاديمية القياسية للعلوم القانونية

أولاً: تعريف قطاع العلوم القانونية:

لا شك أن القانون بفروعه المختلفة هو واحد من أهم الدعائم التي يركز عليها بناء الدولة بمفهومها الديمقراطي . فالدستور - وهو القانون الأساسي الذي يسمو على مختلف القوانين الأخرى- هو الذي يبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة من حيث تكوينها واختصاصاتها، ويقرر حقوق الأفراد وحررياتهم، ويضع الضمانات الأساسية لهذه الحقوق والحرريات. وترسم مختلف فروع القانون الأخرى ملامح النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي . كما تحكم القوانين - إلى جانب الاتفاقيات الدولية- سلوك الأفراد والجماعات والأشخاص الاعتبارية وأوضاعهم وكافة معاملاتهم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ومن الغنى عن البيان أن من الصعب ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لاختصاصاتها بكفاءة إلا بعد فهم القانون على نحو صحيح واستيعاب أحكامه .

ولما كانت كفاءة أي نظام قانوني وفاعليته لا تتوقف على صياغته فقط، وإنما أيضا على حُسن فهمه وتفسيره وتطبيقه، لذلك فإن من الأهمية بمكان وجود قانونيين مؤهلين في مختلف فروع القانون لديهم الدراية الكافية بأحكامه وتطوراتهِ بالإضافة إلى القدرة على تطبيقه بكفاءة وإدراك تأثيره على

المجتمع وتنميته. ومن هنا تتجلى أهمية الدراسات القانونية في تخريج قانونيين مؤهلين يلبون احتياجات المجتمع.

يشترط لالتحاق الطالب بكلية الحقوق حصوله على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها. وتستغرق الدراسة بكلية الحقوق في مرحلة الليسانس أربعة سنوات دراسية، وتبني الدراسة في كليات الحقوق ؛ علوم القانون الأساسية ومنها التكميلية، وعلوم الشريعة الإسلامية، وعلوم الاقتصاد والمالية العامة. وخريج كليات الحقوق يمكنه العمل في المجالات الآتية:

- ١- الهيئات القضائية المختلفة.
- ٢- المحاماة.
- ٣- السلك الدبلوماسي والقنصلي.
- ٤- الإدارات القانونية في مختلف الوزارات والهيئات والشركات.
- ٥- المنظمات الدولية والإقليمية.
- ٦- مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: المواصفات العامة للخريج

يجب أن يكون الخريج قادر على:

- ١- فهم واستيعاب فروع القانون المختلفة وتطبيقاتها.
- ٢- اكتساب المعارف القانونية ذاتياً من مصادرها المتنوعة (المؤلفات ، الأحكام، الدوريات، الوسائط الإلكترونية).
- ٣- تحليل الوقائع والربط فيما بينها لاستخلاص النتائج.

- ٤- إجراء الأبحاث وكتابة التقارير والمذكرات.
- ٥- القدرة على عرض وجهة نظره وتأييدها بالحجج القانونية لإقناع الآخرين.
- ٦- القدرة على التفاوض.
- ٧- المرافعة أمام المحاكم وهيئات التحكيم.
- ٨- صياغة العقود، وتقديم الاستشارات.
- ٩- استيعاب التطبيقات القضائية وفهمها.
- ١٠- يجب أن يكون الخريج مستوعباً للتطبيقات القضائية.
- ١١- التواصل بلغة أجنبية واحدة على الأقل .
- ١٢- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الاتصال .

ثالثاً : المعايير الأكاديمية القياسية للعلوم القانونية

(أ) المعرفة والفهم :

يجب أن يكتسب الخريج المعرفة والفهم للنقاط الآتية:

- ١- الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري والنظام القانوني.
- ٢- دور القانون ومراحل تطوره وأهميته في بناء المجتمع.
- ٣- المبادئ الأساسية والنظريات والاتجاهات القانونية (في مختلف فروع القانون) .
- ٤- التطور السياسي والاقتصادي والتكنولوجي وأثره على الفكر القانوني .
- ٥- مناهج البحث وأدوات التحليل والصياغة القانونية .
- ٦- الشريعة الإسلامية ودورها باعتبارها المصدر الرئيسي للقانون .

- ٧- دور المنظمات والاتفاقيات الدولية وأثره على القوانين الوطنية .
- ٨- الأخلاقيات والمبادئ الحاكمة لممارسة المهنة.

(ب) المهارات الذهنية :

يجب أن يكون الخريج قادراً علي:

- ١- تحليل الوقائع في المسائل محل البحث.
- ٢- تفسير نصوص القانون تفسيراً سليماً واستخلاص ما ينطبق منها على الوقائع.
- ٣- البحث والتحليل والتأصيل لإيجاد حل للمشكلات القانونية المعروضة .
- ٤- استخلاص اتجاهات القضاء في المسائل المعروضة واستخدامها في تدعيم رأيه.
- ٥- القدرة على النقد.

(ج) المهارات العملية :

يجب أن يكون الخريج قادراً علي:

- ١ - كتابة مذكرات الدفاع.
- ٢ - كتابة التقارير.
- ٣ - المرافعة أمام القضاء وهيئات التحكيم.
- ٤ - إجراء المفاوضات.
- ٥ - صياغة العقود وتقديم الاستشارات.
- ٦ - الطعن في الأحكام والتنظم من القرارات.

- ٧ - اللجوء إلى القواعد البديلة لتسوية المنازعات (التوفيق / التحكيم).
 - ٨ - المشاركة في الأنشطة البحثية .
 - ٩ - التعامل مع الأجهزة الحكومية (صياغة شكاوى / رفع دعاوى).
- (د) المهارات العامة والانتقالية :
- يجب أن يكون الخريج قادراً على:
- ١ - استخدام الحاسب الآلي والاستفادة منه في البحث القانوني.
 - ٢ - استخدام الوسائط المتعددة ووسائل الاتصال الحديثة (الإنترنت) في البحث والتحليل.
 - ٣ - الاتصال بالمهتمين بالمجالات ذات الصلة.
 - ٤ - العمل بروح الفريق والقدرة على التفاعل مع الآخرين والاستفادة المتبادلة.
 - ٥ - تبادل المعلومات مع المتخصصين وتنميتها وتحديثها.
 - ٦ - التعلم الذاتي المستمر.
 - ٧ - التعبير عن وجهة نظره بوضوح في المسائل الخلافية وعرض الحجج التي يستند إليها.
 - ٨ - استخدام المصطلحات القانونية بطريقة سليمة.
 - ٩ - المشاركة في المناقشات وإبداء الآراء فيما يعرض من مشكلات.
 - ١٠ - استخدام المصطلحات القانونية بطريقة سليمة.
- رابعاً : توزيع نسب متطلبات البرنامج للعلوم المختلفة

م	طبيعة العلوم	النسبة المئوية
---	--------------	----------------

٢٥ - ٣٥%	العلوم الأساسية	١
١٢ - ١٨%	العلوم التكميلية	٢
٦ - ٨%	البحث القانوني	٣
١٦ - ١٨%	المقررات المميزة للمؤسسة	٤
٨ - ١٢%	التدريب الميداني (التفاوض - المرافعة - الصياغة)	٥
٥ - ٧%	التطبيقات العملية والقضائية	٦
٢ - ٤%	تطبيقات الحاسب الآلي	٧
٥ - ٧%	اللغات	٨
٧ - ٨%	متروكة للمؤسسة	٩

المصطلحات المستخدمة في دليل المعايير الأكاديمية القياسية القومية

١. مواصفات الخريج :

جدارات (كفاءة / قدرات) الخريج المتوقعة و الناتجة عن اكتساب المعارف والمهارات بعد (مجرد) الانتهاء من دراسة برنامج تعليمي معين.

٢. المعايير الأكاديمية القومية :

نقاط مرجعية تحددها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتمثل الحد الأدنى من المعارف والمهارات المطلوبة لاستيفاء متطلبات برنامج تعليمي معين.

٣. المعايير الأكاديمية :

نقاط مرجعية تتبناها المؤسسة التعليمية ، بعد اعتمادها من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، تحدد فيها مجموعة المعارف والمهارات المطلوب أن يكتسبها الخريج ، ويشترط أن تفوق المعايير الأكاديمية القومية التي حددتها الهيئة.

٤. النقاط المرجعية :

مجموعة من العبارات المرشدة التي تصف القدرات والمهارات المتوقعة لاستكمال الجدارات المطلوبة من خريج مقرر ما، وتساعد النقاط

المرجعية المؤسسة في مقارنة ومراجعة وتقييم المخرجات التعليمية في ضوء النقاط المرجعية.

٥. البرنامج التعليمي :

مجموعة من المقررات والأنشطة التعليمية التي تحددها المؤسسة لتحقيق جدارات الخريج المطلوبة لحصول الطالب على درجة علمية في تخصص معين.

٦. المؤسسة التعليمية :

جامعة أو كلية أو معهد عالي يقدم برامج تعليمية تؤدي إلى منح مؤهل علمي جامعي (بكالوريوس أو ليسانس) أو درجة أعلى (ماجستير، دكتوراه).

٧. النتائج التعليمية المستهدفة

مجموعة من المعارف والمفاهيم والمهارات التي تضعها مؤسسة تعليمية لبرنامج/ مقرر والتي تصف الأداء المتوقع من المتعلم كنتيجة لانتهاؤه من دراسة الأنشطة التعليمية.

٨. المعرفة والفهم

المعلومات المتوقع أن يكتسبها الطالب نتيجة دراسته لأنشطة تعليمية والتي تتضمن الحقائق، والمصطلحات، والنظريات، والمفاهيم الأساسية. ويعني الفهم إدراك المعنى أو التفسير الأساسي والضماني للمادة العلمية.

٩. المهارات الذهنية

قدرات تعليمية وإدراكية تتضمن التفكير النقدي والإبداع، و يشمل القدرة على تطبيق وتحليل وإعادة بناء وتقييم المعلومات.

١٠. المهارات المهنية

تطبيق المعلومات و التدريبات العملية المتخصصة في مجال ما بهدف التطوير الناجح في المهنة أو التطوير الذاتي.

١١. المهارات العامة أو الانتقالية:

تلك المهارات التي لا ترتبط بموضوع معين و غالبا ما يحتاجها الطالب في التعليم والتوظيف والتعلم المستمر وتنمية القدرات الذاتية. و هذه المهارات تتضمن القدرة على الاتصال و العمل في فريق والتعامل مع الأرقام و التعلم الذاتي و التواصل مع الآخرين و القدرة على حل المشكلات... الخ.